حلقة نقاش/ مداخلات*

العرب في العلوم الاجتماعية الإسرائيلية

نظم مركز الجليل للأبحاث الاجتماعية في حيفا حلقة نقاش، حول موضوع العرب في العلوم الاجتماعية الإسرائيلية، شارك فيه الباحثون: د. أحمد سعدي، المحاضر في جامعة بئر السبع، والأستاذ اسماعيل ناشف، المحاضر في جامعة بيرزيت، والبروفيسور أورن يفتاحئيل المحاضر في جامعة بئر السبع، والدكتور ايلان بابيه، المحاضر في جامعة حيفا، وافتتح الحلقة وأدارها الدكتور خليل ريناوي، مدير مركز الجليل.

فيما يلي ننشر مداخلتي الدكتور أحمد سعدي والأستاذ اسماعيل ناشف:

مداخلة د. أحمد سعدي:

تحولات العرب واليهود في العلوم الاجتماعية

هدف المحاضرة هو محاولة سرد التغييرات النظرية التي حدثت للعلوم الاجتماعية الاسرائيلية، أسبابها وأبعادها. النظريات مبنية على أسس أيديولوجية شخصية، الهدف من عرض اليوم هو محاولة النظر لهذه الأسس الأيديولوجية.

الاعتقاد بأن النظريات شيء غير مرتبط بالواقع – وكأن النظريات هي شيء نابع من تصور فكري وغير مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية والسياسية – هو خاطئ.

النظرية الأولى التي انتشرت في إسرائيل وقائمة حتى اليوم لدى بعض الباحثين العرب – عرفت بنظرية «الحداثة» modernization theory - - أعتقد أن هذه النظرية هي من أكثر النظريات المرتبطة بالفكر الغربي.

نظرية الحداثة مبنية على أساسين:

١ – Nation building – بناء دولة عن طريق صهر المجموعات المختلفة الفئوية في مجتمع متخيل (حسب أندرسون) imagined community.

* تنشر بالتعاون مع مركز الجليل – حيفا

يجدر هنا التنويه إلى أن ما كُتِبَ حتى بين الباحثين العرب عن المجتمع الفلسطيني في إسرائيل هو قليل جداً ومحاولة نقاش أحد الأسباب فقط هو ضعف نظري، لأن البحث النظري هو جزء من مشاكل العرب في إسرائيل، فلا يمكن دراسة مجتمع دون معرفة هذا المجتمع والاهتمام بدراسته

٢ – الانتقال من البدائية إلى التحضر، أو التمدن عن طريق المقابلة.

نظرية «الحداثة» هي النظرية الأساسية التي بُني عليها الفكر الأوروبي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

مثلاً كل المفكرين الأوروبيين (ماركس، هيجل، ...) تحدثوا عن تطور من حالة البدائية إلى التحضير والتمدن.

هذه النظرية بدأت بالفكر الصهيوني من هرتسل وحتى كمرلنغ، الذين قالوا بأن المجتمع العربي بدائي – وتبنوا هذه النظرية – كما قال ماركس عن الهند بأنها لا يمكن أن تتطور إلا بتغيير خارجي. الصهيونية أتت لفلسطين وأدخلت تغييراً على المبنى الاجتماعي السابق.

بالنسبة للفلسطينيين في إسرائيل، نظرية الحداثة تعطي دعماً أيديولوجياً للسياسات المتبعة، لأنها تقول بأنه لا يمكن دمج العرب وتطبيق المساواة لأن العرب متخلفون، فهناك حاجة لأن يقطع العرب سيرة تطور.

عندما تصطدم النظرية بالواقع يجب تغيير أحدهم – إما الواقع أو النظرية، وبما أن الواقع لا يمكن تغييره فكانت هناك حاجة لتغيير النظرية. بدأ ذلك في سنوات الستينيات في الولايات المتحدة. تم تغيير في النظرية أو إضافات جديدة لها، عندما بدأت تظهر حركات اجتماعية كالحركة الطلابية خاصة في أثناء حرب فيتنام، ومن ثم هزيمة الولايات المتحدة الأميركية في هذه الحرب. نمط الواقع تغير، لذلك تغيرت النظرية ووُجهت الكثير من الانتقادات لهذه النظرية خاصة أنها نظرية غربية، تعتبر الواقع الغربي تجربة إنسانية – انتقال الإنسان من البيئة القريبة إلى البيئة البعيدة – وتعتبر المشوار الأوروبي مشوار تطور.

مع بداية الفكر الصهيوني كانت محاولة لربط هذا الفكر بالنظريات الأوروبية مثل «الحداثة» فالاستيطان اليهودي هدفه تطوير «المجتمع العربي المتخلف»، وإدخال الفكر والحضارة الأوروبية إلى أرض أخرى وإقامة مجتمع حضاري على أرض عذراء. فكانت دعوات للكثير من المفكرين والقادة السياسيين الاشتراكيين وبالتالي الكثير منهم تعاطف مع المشروع الصهيوني في أرض فلسطين، وناقشوه بشكل ايجابي. مثلاً أحد الخبراء جاء لفحص موضوع المياه الجوفية وإعطاء نصائح أين يمكن استخراج المياه.

وظهرت كتابات سنة ١٩٤٦ عن المستقبل الاقتصادي لفلسطين وإدخال التكنولوجيا الحديثة لها عن طريق المؤسسات الصهيونية. فكانت محاولة لإظهار الصهيونية كحركة أوروبية. كما ذكرت تم التعديل على نظرية «الحداثة» في الولايات المتحدة في سنوات الستينيات عن طريق إقامة بوتقة صهر، وبما أنه لا يمكن إقامة بوتقة صهر في إسرائيل، لذلك كان الفكر مبنياً على أساس المقارنة أو المواجهة بين البدائية والحداثة بين العرب التقليديين والدولة الموجهة لتحديث العرب.

منذ سنوات السبعينيات، لا يمكن إعادة إنتاج هذا التفكير مرة أخرى لأن العرب كانوا حتى نهاية سنوات السبعينيات تقليديون. وفيما بعد وصلوا درجة معينة من التحديث وبدأوا يطالبون بالمساواة. وبما أنه في إسرائيل لا يمكن للعرب الحصول على هذه المساواة، فقد سقطت كل أفكار نظرية الحداثة واصطدم الواقع بالنظرية.

مع انهيار ادعاءات الحداثة، كان هناك حل، أشار إليه إيليا زريق في كتابه عن الاستعمار الداخلي.

سنة ١٩٩٠ بدأ سامي سموحا بتطوير ما يسمى «الديمقراطية الإثنية». نظرية الحداثة سُميت أيضاً نظرية التطورية. سامي سموحا ألغى العامل التطوري وذكر نوعاً جديداً من النظام الديمقراطي تكون فيه الدولة منحازة لمجموعة إثنية معينة، والدولة أداة بيد الأغلبية اليهودية في حين أن العرب يمكن أن يطالبوا بتحسينات في ظروف حياتهم المعيشية (تعليم وميزانيات)، لكن لا يمكنهم تغيير نمط الدولة التي يجب أن تبقى أداة لتحقيق الأهداف الصهيونية، وطبعاً جزء كبير من هذه الأهداف يتم تحقيقه على حساب العرب ولكن هذه هي الديمقراطية، ميكانيكية، وقوانين تسير حسب رغبات الأغلبية اليهودية. وسامي سموحا يشير أيضاً إلى المفاوضات السياسية بين الأحزاب مثلاً إذا كان حزب العمل في الحكم وأيده العرب، من الممكن أن يحققوا أهدافاً ومطالب أكثر. من الواضح أن سامي سموحا يحاول دعم الوضع القائم، ويقول بأن الوضع القائم هو مستمر حسب الموديل النظري، وهذا الوضع هو أفضل الاحتمالات للعرب. وأن الغالبية العظمى للعرب تؤيد موديل

الديمقراطية الإثنية، يدافع عن هذا النظام كديمقراطي وأن على دول أخرى تبني هذا النوع من الديمقراطية مثل مصر. وسامي سموحا يحاول بهذا الموديل إضفاء وجه جيد للنظام الإسرائيلي خاصة أن نظرية «الحداثة» لم تتلاءم مع الواقع الإسرائيلي وتغيراته، والحداثة لا يمكنها إعطاء تفسيرات لهذا الواقع.

تغيير إضافي ظهر في عدة مقالات، مثلاً مقال «المجتمع المدني العربي» (Arab Civil Society)، يتحدث عن ظهور مجتمع مدني فلسطيني في إسرائيل وإحياء المجتمع المدني متأثر من موضوع العولمة (globalization)، والفكرة السائدة بأن قوة الدولة أضعفت – الدولة الوطنية (nation state) – وازدادت قوة المؤسسات العالمية والمحلية، فلذلك هناك أهمية لدراسة المجتمع المدني من جديد، خاصة بازدياد عملية الخصخصة والمؤسسات البيروقراطية المسيطرة. في الواقع أن هذه فكرة بدائية عن العولمة، فاليوم يتضح أن الدول التي تخلت عن سيطرتها هي الدول الضعيفة ودول العالم الثالث. والعولمة زادت من سيطرة الدول الاستعمارية السابقة على دول العالم الثالث وأيضاً بسبب تدخل البنك الدولي العالمي والـ IMS في اقتصاديات العالم الثالث. وليس التدخل فقط إنما فرض نهج اقتصادي على العالم الثالث. السؤال الذي يطرح نفسه في سياق الحديث عن مجتمع مدني فلسطيني في إسرائيل: هل هناك مجتمع عربي مدني في اسرائيل؟ المؤيدون لفكرة مجتمع مدني عربي في اسرائيل يشيرون إلى المؤسسات المختلفة الاجتماعية، السياسية (لجنة المتابعة، ...). أنا أعتقد أنه لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني فلسطيني في إسرائيل، حتى النظر لغالبية المؤسسات الفلسطينية في إسرائيل كمجتمع مدني هي نظرة خاطئة لسببين:

أولاً: لا يزال هناك تأثير لعوامل البحث عن خلفية اجتماعية، دينية، طائفية، عشائرية، حمائلية... عادة مؤسسات المجتمع المدني مبنية على أساس ليبرالي واحترام الفرد بصرف النظر عن انتماءاته الأخرى وواضح أن المجتمع المدني العربي في إسرائيل لا يزال يأخذ هذه العوامل بعين الاعتبار. (القائمة الإسلامية مبنية على أساس ديني ولجنة المتابعة عبارة عن رؤساء مجالس منتخبين على أساس حمائلي).

ثانياً: لم يكتب عن المجتمع العربي الإسرائيلي ما فيه الكفاية – هناك كتابات عن فترة الحكم العسكري، ولكن لا يوجد أي بحث علمي لهذه المواضيع. وأيضاً عن حياة المجتمع العربي في سنوات الخمسينيات والستينيات، كانت هناك مجموعات مناضلة مثل اللجان الشعبية والقوى المحاربة لم يكتب عنها أي شيء. فلذلك لم تكتب حياة المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. وبما أن إسرائيل تعتبر جزءا من العالم الغربي فإن كل النظريات التي استعملت لبحث المجتمع العربي داخل إسرائيل هي نظريات وأفكار غربية.

يجدر هنا التنويه إلى أن ما كُتِبَ حتى بين الباحثين العرب عن المجتمع الفلسطيني في إسرائيل هو قليل جداً ومحاولة نقاش أحد الأسباب فقط هو ضعف نظري، لأن البحث النظري هو جزء من مشاكل العرب في إسرائيل، فلا يمكن دراسة مجتمع دون معرفة هذا المجتمع والاهتمام بدراسته. ومعظم الباحثين كتبوا عن المجتمع العربي من خلال نظرة استعلائية أو استشراقية أو محاولة إظهار ايجابيات الذات من خلال إظهار سلبيات الآخر. أنا أعتقد أن محاولة إعادة تأريخ العرب في اسرائيل (Reconstruction of History) هي من الضروريات وإلا بقي جيل الخمسينيات والستينيات دون تاريخ. في علم الاجتماع الإسرائيلي ظهرت في الفترة الأخيرة أنماط جديدة من التفكير مثل داني رابينوفيتش وإيلان بابيه، وأعتقد أن هناك ادعاء لم يبرز بشكل واضح وهو أن كل الذين أيدوا الوضع القائم في إسرائيل يقبلون بأن تتعامل إسرائيل مع اليهود على أساس ديني (حتى اليهود الموجودون في الولايات المتحدة) وتتعامل مع العرب على أساس قومي وليس على أساس كوننا مواطنين.

نقطة إضافية: الكثير من العرب كانوا يطالبون بأن على الدولة أن تحافظ على كرامتنا لأننا سكان الدولة الأصليون هذا الادعاء اختفى في الفترة الأخيرة.

بالنسبة لمعنى النكبة كجزء من مكونات الهوية الفلسطينية: تطرق لهذا الموضوع داني رابينوفيتش في مقالة عن العرب كمجتمع يميزه الخسارة في موضوع الشتات، ما معنى الشتات بالنسبة لنا؟ الجواب غير موجود، ما يوجد هو فقط إعادة أسماء ومصطلحات.

علينا فحص موضوع العولمة والخصخصة وتراجع الدولة وتأثيراتهم على المجتمع العربي داخل إسرائيل.

واحدة من مآسي الدراسات والأبحاث الاجتماعية حول الفلسطينيين في إسرائيل هي استعمال مصطلحات أكل الدهر عليها وشرب مثل الأسرلة والفلسطنة. لا يوجد نظرة إلى الواقع ومن ثم بناء نظرية، يجب أن نبحث عن العوامل التي تؤدي لهذه الظواهر.

مداخلة إسماعيل ناشف

الوعي الريفي، والمثقف كوسيط

«وسائل وأشكال التهميش والسيطرة في الحالات الاستعمارية الأوروبية متعددة، ولكنها محدودة بذات الوقت. التعدد والمحدودية برأيي مشروطان تاريخياً، بالسياسة في التاريخ الأوروبي وسياسة التاريخ

للبلدان المستعمرة في آسيا، افريقيا، وجنوب وشمال أميركا.

من جهة ثانية، المعركة والسيطرة وعلاقة المعرفة والقوة في المرحلة ما بعد الفوكوية (أي ما بعد فوكو) حسمت مفهوم الموضوعية بشكل عام في العلوم الإجتماعية. وهذه النقطة التي ذكرها د. أحمد سعدي بأنه لا توجد نظريّة في فراغ، إنّما النظرية تتفاعل مع الواقع. بهذا المعنى لا يوجد شيء موضوعي ولا توجد (analytical tool) «أداة تحليلية» قائمة بحد ذاتها.

اليوم سأتحدث عن إنتاج المعرفة الإجتماعية في الحالة الاستعمارية الفلسطينية، وتحديداً إعادة إنتاج المعرفة من قبل فلسطينيّي ٤٨ في المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، وأعني بهذا الكيفيّات التي تشتق من جملة أنماط وعي سأتطرّق إلى ملامحها لاحقاً، هذه الكيفيات يتم عبرها إعادة إنتاج الخطاب الإجتماعي الأكاديمي الإسرائيلي من قبل باحثين وباحثات فلسطينيين يعملون فعلياً ومجازاً (أي من نفس الخطاب) داخل هذه المؤسسات، وهذه المؤسسات هي بالضرورة جزء من الحالة الإستعماريّة لفلسطين الإنتدابية.

بدايةً أود أن أنوّه بأنّ وسائل وآليّات المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية مثل التهميش والاستيعاب هي مهمة. لكنها لن تكون بؤرة هذه المداخلة، ومع ذلك يجب الملاحظة أن هذه المؤسسة تتجلى بحالة استعمارية أوروبية – أميركية، على الأقل من ناحية الخطاطة الذهبية، أي (cognitive scheme) لا تختلف بتركيبتها المكوِّنة عن حالات استعماريّة أخرى، بل قد تكون أحياناً أشدّ هزالة!

مثلاً: لماذا الفلسطينيون الذين يدرسون العلوم الإجتماعية والتاريخ، يبحثون الحالة الفلسطينية فقط؟ هذه إحدى آليّات الاستيعاب.

هناك حالة وعي لدى الفلسطينيّين، وهو وعي تابع للمركز الاستعماري الإسرائيلي في عملية إنتاج المعرفة.

سأحاول ربط هذه التجربة بتجربة أخرى.

أنا أنظر للوضع القائم في البلاد كحالة استعمارية.

أنا أدّعي أنّ الحالة الإستعمارية كثّفت نوعاً من الوعي المسيطر يعتمد على «غرامشي» وفيصل دراج. ومفهوم الوعي الريفي الذي يستعمله كي يشخّص «بؤس المثقف الفلسطيني في المجتمع الفلسطيني بشكل عام وعلاقته مع منظمة التحرير بشكل خاص». هو ينظر للمثقف الفلسطيني ووعيه الريفي، وكيف يعمل هذا المثقف داخل المجتمع الفلسطيني ومنظمة التحرير.

جزء كبير من الباحثين والباحثات الفلسطينيين داخل المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية لديهم تجلٍّ لنوع من أنواع الوعي الريفي.

سوف أقرأ قليلاً ممّا كتبه فيصل دراج..

غرامشي حاول أن يميّز بين الوعي الصناعي في شمال إيطاليا والوعي الزراعي في جنوب إيطاليا.

يقول فيصل دراج: «يعكس مثقف النموذج الريفي في جنوب إيطاليا واقعاً يتفق بغياب الصنّاعة وسيطرة كبار ملاّك الأرض، ويعكس أيضاً مثقفاً تقليدياً مسيطراً، دوره ربط الجماهير الفلاحية بكبار الملاّك عن طريق جهاز الدولة، ويقوم المثقف الريفي بتحقيق هذا الانعكاس المزدوج في منظوره إلى ثقافته وشبه ممارسته لها، أي أنّ الوعي الريفي لا يأتي من انتسابه إلى الريف، بل تأتي الريفية من شكل الوظيفة التي يمارسها ويقبل بها كمثقف. المثقف الريفي المشدود إلى مجتمع راكد لم تمسّه الحداثة إلاّ قليلاً، ليغلق بمراجع ضيّقة تمتد بين الأنا والسلطة والأعراف الإجتماعية التقليدية المسيطرة. يقول غرامشي: إن الفلاّح يخطّط على الدوام ليصبح واحد من أبنائه على الأقل، من طبقة المثقفين، ويصبح من الأعيان ويرفع المستوى الإجتماعي لعائلته، لتيسير وضعها الإقتصادي، من خلال العلاقة التي سيقيمها حتماً مع فئة الأعيان».

لاحظوا في القرى الفلسطينية ماذا يعني مفهوم الوظيفة تاريخياً في فلسطين، حتى داخل المؤسسة الاستعماريّة الإسرائيلية.

ولذلك نحن نستثمر طاقة إجتماعية لندخل هذه المؤسسة.

يكمل فيصل: «ينظر المثقف الريفي لدوره كوسيط بين الجماهير والسلطة، ما يجعل من دوره علاقة سياسية بامتياز، فالمثقف ينظم في هذا الدور علاقة السيطرة والقبول. من وجهة نظر الطبقات المسيطرة فمَن لا يملك عليه القبول بسيطرة الذي يملك. وقد يبدو ظاهرياً أن الوسيط يمكن أن يكون محايداً في وساطته، غير أنّ عبارة الدولة التي تلازم تطوّر المثقف وتسكنه، تجعل حياده مستحيلاً، لأن غاية المثقف القصوى هي الاندراج في أجهزة الدولة التي يقدسّها. وبشكل آخر، فإنْ كانت غاية المثقف الريفي القصوى الاندراج في أجهزة الدولة، فذلك لأن الدولة تحتل في تصوّره موقع المثقف الأعظم، فيرى ذاته في الدولة، وينظر إلى الدولة كامتداد له».

الفكرة الأساسية عن الوعي الريفي وتجلياته واضحة.

هذا النوع من الوعي الريفي هو الذي يميز غالب مثقفي ومثقفات ٤٨ داخل المؤسسة الإسرائيلية، دور الوسيط، بين الجمهور والحاكم. لكن ما يعطي الخصوصية لهذه العلاقة في المجتمع العربي هو علاقة المستعمِر والمستعمَر. أي أن الجمهور والحاكم ليسوا من نفس القومية. والمثقف

يجدر هنا التنويه إلى أن ما كُتِبَ حتى بين الباحثين العرب عن المجتمع الفلسطيني في إسرائيل هو قليل جداً ومحاولة نقاش أحد الأسباب فقط هو ضعف نظري، لأن البحث النظري هو جزء من مشاكل العرب في إسرائيل، فلا يمكن دراسة مجتمع دون معرفة هذا المجتمع والاهتمام بدراسته

الفلسطيني في أجهزة منظمة التحرير لم يتجاوز وعيه الريفي كمثقف، حتىمثقف مثل محمود درويش داخل المنظمة وعيه لم يتجاوز الوعي الريفي. في مؤتمر اتحاد الكتّاب العرب في اليمن بعد الانسحاب من بيروت قال محمود درويش: إن كل كتابة خارج المؤسسة غير شرعية. السؤال كيف يتجلى هذا الوعي لدى الباحثين في العلوم الإجتماعية؟. سأتناول بنقدي مقال د. أسعد غانم، نُشر في مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٤١، تحت عنوان «دولة فلسطينية – إسرائيلية ثنائية القومية نحو حل إتحادي للمسألة الفلسطينية الإسرائيلية».. في هذا المقال وجد غانم أنه لا إمكانيّة لأي نوع أو شكل للوضع القائم سوى بناء إطار سياسي يضم القومية الفلسطينية والقومية اليهودية، أي دولة ثنائية القومية. ليقول بشكل قاطع إنه لا يوجد إمكانية أخرى.

سوف أقتبس من صفحة ٤ من المقال، يقول: «ادعاؤنا الأساسي في هذه الدراسة هو أن الإطارات المتنوّعة تحول الفصل السياسي إلى حل يبدو أنه لا يمتّ إلى الموضوع بصلة، وأنّه غير قابل للتطبيق، وأنّه غير مؤهّل للتعامل بصورة فعّالة مع المشكلة التي نواجهها. وإضافة إلى ذلك، فإنّ حلاً ينطوي على تطوير ديمقراطية ليبرالية، غير ممكن، بسبب الطبيعة الاثنية للحركة القومية اليهودية والحركة الوطنية الفلسطينية، ما لا يسمح بتطوير هويّة مدنية مشتركة، لذلك فالحل الوحيد المتبقّي الذي يسمح بتحقيق تسوية إسرائيلية – فلسطينية يجب أن يقوم على إنشاء دولة ثنائية إسرائيلية فلسطينية على أرض فلسطين الانتدابية».

المقال يبدأ بسرد تاريخي لفكرة دولة ثنائية القومية، ويذكر أن الفكرة أثيرت من قبل اليهود في نهاية القرن التاسع عشر ولم يكن هناك فلسطيني واحد يثني على الفكرة. والقسم الثاني من المقال يسرد العوامل التي تمنع الفصل بين إسرائيل و«المناطق» (غريب استعمال المناطق)، ويعدد العوامل التي تؤكد أن الفصل غير ممكن، يقول إن هناك توقعات مختلفة من الفصل، لأن كل جانب «الفلسطيني والإسرائيلي» لديه توقعات مختلفة من الفصل، وبسبب الاختلاف في التوقعات، فإن الحلّ الأفضل هو إطار سياسي ثنائي القوميّة. ومن الأشياء التي تصعّب عمليّة الفصل الموانئ، المطارات والمستعمرات، ثم يتحدث عن القدس الشرقية، واللاجئين الفلسطينيين، ثم يبدأ بالحديث عن مَن يدعم الحل، ومَن يرفضه، وبعدها يوضح النموذج.

هذا المقال لا يشذّ عن المقال الأكاديمي التقليدي في بنيته. السؤال.. ما هي الآليات التي تستعمل في إنتاج هذا النص؟.

أولاً: مَن هي المرجعية الفكرية والسياسية لهذا النص، المرجعية هي كتابات الحركة الصهيونية التاريخية والأكاديمية والسياسية.

ثانياً: اللغة التي يستعملها، مثلاً «مَنْح الفلسطينيين»، مقابل الحديث عن المفكرين اليهود مثلاً «هؤلاء المفكرون الذين طرحوا الفكرة»، «الأفكار المتعددة التي طرحها المفكرون والقادة اليهود»، فاللغة تذويت لعلاقات السيطرة القائمة خارج النص (الحاكم والمحكوم – الفاعل والمفعول – المسيطِر والمسيطَر عليه) يتم تذويتها وإعادة إنتاجها كنص علمي.

ثالثاً: أحادية الخطاب، أي في الوضع القائم لا حل سوى التعايش بإطار سياسي واحد – كلّنا نعرف بأنه ليست هناك حالة إجتماعية بشريّة لها فقط حلّ واحد، هناك عدّة إمكانيات واختيار إمكانية واحدة ومحددة هي فعل سياسي أيديولوجي.

الآلية الرابعة هي «عنصر رمزي» –بعد اختزال الواقع الذي نعيشه لإمكانية واحدة سيقوم بإخضاع المجتمع لعملية تحويلية– وعملية الإخضاع هي عملية عنف بالضرورة مثلاً «ومثل هذا التغيير سيتطلّب من الجماعتين السكانيتين أن تخضعا لتحول رئيسي في مواقفهما التربوية وفي موقف كل منهما من الأخرى... استمراراً للتغييرات التي على المجتمعين أن يخضعا لها فإن على الدولتين –إسرائيل والكيان الفلسطيني– أن يخضعا لتغيرات جارحة».

الآليات هي آليات قبول القائم وليس تجاوزه. أي إنّ أمامنا خيار واحد، مرجعيته التاريخية هي الحركة الصهيونيّة، وتجلّى هذا الخيار في دولة إسرائيل عن طريق مؤسساتها السياسية والأكاديميّة، ونحن علينا

أن نقبل لهذه الإمكانية ونخضع للتغيرات الحاصلة. وهنا يوجد زمن تاريخي لم يتطرق له –أي أننا موجودون في صراع تاريخي– هو يأخذ البنية القائمة اليوم فقط.

سوف أنتقل لمقال أحمد سعدي الذي نشر في مجلة الكرمل تحت عنوان «حدود التعددية» الذي يحاول به كاتب المقال تتبّع ورصد ما يُسمّى بالتحولات في الخطاب الإجتماعي – الأكاديمي الإسرائيلي وعلاقة هذا الخطاب بالنظام الإسرائيلي.

«وقد بدأ سموحا منذ العام ١٩٩٠ بترويج نموذج يدعوه «الديمقراطية الاثنية». قال: إن إسرائيل تمثّل نوعاً خاصاً من الديمقراطية.... نظام الديمقراطية الاثنية حسب سامي سموحا، سيطرة الأغلبية على الدولة مع السماح للأقليّة بتحسين وضعها عبر وسائل ديمقراطية».

نموذج الديمقراطية الاثنية –مرافعة أيديولوجية– تتجلى سماته بطرق مختلفة، على الأغلب من خلال استخدام ثلاث أدوات – وهي حسب رأيي نفس الأدوات المعرفية التي ذوتها أسعد غانم.

– الأداة الأولى: التطبيع، يقول أحمد سعدي: «نظريات سموحا، تهدف الى تقديم النظام الإسرائيلي ليس كخيار يتّسم بالإيجابية فحسب، ولكن باعتباره الخيار الوحيد القابل للحياة أيضاً»، وهذا ما يقوله أسعد غانم، دولة ثنائية القومية هي الخيار الوحيد القابل للحياة، كل الإمكانيات التي طرحها غير قابلة للحياة، وهو يقوم بتطبيع هذا المفهوم.

– الأداة الثانية: هي التعميم: «تضفي الشرعية حسب هذا المبدأ على الواقع الشاذ، بسبب سياسته». الحالة الاستعمارية وضع شاذ، لكن لأن هذا الوضع مسيطر فيحوّل إلى وضع شرعي. حسب أسعد غانم مفهوم ضمناً بأن إسرائيل دولة قومية، ولذلك ينقلنا إلى الأداة الثانية التي يسميها أحمد سعدي التعميم. أسعد غانم تبنّى هذه الأدوات في النص الذي يُسوّق للفلسطينيين.

– الأداة الثالثة: هي لغة القوّة والسلطة: «الديمقراطية الاثنية لدى سموحا عندما يحلّل الأسس التي يقوم عليها النظام. النظام البقاء بلا انقطاع ليس بسبب قناعة المواطنين بعدالته، ولا بسبب صفاته الأخلاقية أو بسبب الطبيعة العملية، لما يتخذه من إجراءات، بل لأنّ القوّة والقوة وحدها هي الضمان للاستمرار». يقتبس سموحا: «لا شك بأن اليهود في المدى المنظور وبفرض قوتهم وتصميمهم وإحساسهم بالصواب لن يتخلوا عن هيمنتهم».

وأسعد غانم يتحدّث بنفس الأسلوب عن الخضوع.

سأعود إلى موضوع الوعي الريفي والمثقف كوسيط بين المستعمِر والمستعمَر، هنا توجد آليات، أخذها المستعمِر وسامي سموحا هي عبارة عن بوق لمؤسسة كاملة. أسعد غانم أخذ هذه الآليات ومنها بنى النص وأعطانا إيّاها كمعرفة أكاديميّة، بسبب موقعه كوسيط.

هذه هي تجليات الوعي الريفي التي تحدّث عنها غرامشي ودراج، حاول تطبيقها على المثقف الفلسطيني داخل منظمة التحرير وباقي المجتمع الفلسطيني بشكل عام. السؤال هو شيوع الوعي الريفي وكيف تطوّر تاريخياً.. لماذا تسود هذه الملامح في المجتمع الفلسطيني، بغض النظر عن المؤسسة إن كانت استعمارية أو منظمة التحرير كتمثيل للبرجوازية الفلسطينية في مواقعها المختلفة؟.

يوجد نموذج آخر للمثقف أو منتج المعرفة هو محمد أراكون الذي يعرف الباحث المفكر – بقوله – «على الرغم من أن تاريخ فلسطين مشبع بالأسى، فإن وظيفة المثقف الفلسطيني لم تختلف عن وظيفة المفكر الآخر، الذي عاش أحوالاً شبيهة أو قريبة تشتق صورة المثقف الفلسطيني نظرياً من ملامح المثقف النقدي الذي يربط أحلام البشر بوسائل تحقيقها، يستوي في ذلك الطهطاوي، فرانس فانون، جمال حمدان، وغيرهم الكثير، إذ ينتقل المثقف من المعرفة إلى مصالح البشر، ويقرأ هذه المصالح ليعيد صياغة المعرفة التي في حوزته، كأن تَقَدُّم، معرفته مشروط بتقدم اجتماعي عام، أي تتمثل وظيفة المثقف النقدي بكشف وجوه وضع إنساني سلبي والمقدمات التي قادت إليه والعراقيل التي تحدّ تجاوزه، أي أنّ دور المثقف هو التقصّي عن سببيّة متعددة الوجود والأشكال تكشف أسباب التفكّك وتشرح الأسباب التي تمكّن وتحافظ على التفكك...».

حسب رأيي، إن الوعي الريفي متجذّر في الحالة الإستعمارية، أي هناك تفاعل بين الحالة الاستعمارية ونمط من الوعي الموجود مسبقاً، وهذا التفاعل أدى الى تواجد هذا النمط من الوعي. وإذا أردنا تجاوز هذه التبعية وهذا الوعي التابع للمركز الاستعماري، علينا أن نفكر بأشكال تجليّات لأنواع أخرى من الوعي.

برأيي إن الوعي الريفي شائع ليس فقط لدى الأكاديميين، إنما لدى الطبقة التي لا نحب أن نتبعها بشكل مباشر، وهم معلمون ومعلمات، مفتشون ومفتشات – توجد لنا نفس الجذور الطبقية– وتبقى العلاقة نفسها حتى لو تغيّر الخطاب من أستاذ المدرسة إلى أستاذ في الجامعة. نحن أكاديميون جدد نختلف عن الأكاديميين الفلسطينيين ما قبل ٤٨، لأن مرجعيتنا هي الأكاديمية الإسرائيلية.